مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في : 14/07/2021
رقم السؤال : 4 920

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول تبسيط مساطر تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
تعتبر الحسابات الخصوصية بصنفيها حسابات مرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات إحدى المكونات الأساسية للميزانية الترابية، وتمثل إطارا للتدبير الموازني يمكن من تفعيل السياسات العمومية من خلال إنجاز المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل البنية التحتية وقد بلغت نسبة الحسابات الخصوصية المرصدة للتنمية الترابية 49% من المصاريف المحققة سنة 2017. وقد أبانت الممارسة عن ضعف في تصريف الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، ومرد هذه الوضعية كون أن كل حساب لم تترتب عنه نفقة خلال 3 سنوات متتالية يدرج الباقي منه في الجزء 2 من الميزانية ويصفى ويغلق بقرار من السلطة الحكومية بوزارة الداخلية .
إن طريقة تدبير هذه الحسابات بدورية غير ممضية يجب تداركها ووضع مسطرة تشرح طريقة تنفيذها، وتبقي عملية إغلاقها هي الأخرى تتسم بالتعقيد وتستدعي المزيد من تبسيط مساطرها. فالاستقلال المالي للجماعات الترابية يعني توفرها على سلطة تحديد مداخيل ونفقات ميزانيتها وطرق استعمال الفائض وتحديد تدابير تغطية العجز .

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:
- عن الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها من أجل تبسيط مساطر تنفيذ الميزانية وخاصة الحسابات الخصوصية لما لها من دور في إعطاء التدبير الترابي دفعة قوية ووضع أساس لنظام الجهوية المتقدمة؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

آمال ميصرة